وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعه القادسية / كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

دور النظم الرقابية للحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري في المؤسسات المصرفية

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية

بحث تقدم بـة الطالب

حسين جميل عباس

بالأشراف:

م.هناء جاسم محمد

١٤٤٠هـ ٢٠١٩ م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧ ﴾ القصص: ٧٧

الاهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الـهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك ولا اتطيب اللحظات لا بذكرك و لا تطيب الاخرة الا بعفوك .

الى من شممت عطرة فامتلأت روحي اماني و املا : الى من كلله اللّه بالهيبة و الوقار : ابي الغالي

الة البحر المكون من الصبر و الاباء و العفاف و الكبرياء الى معنى الحب و الحنان و التفاني : الى بسمت الحياة وسر الوجود

امي

الى من له الفضل في اكمال هذا البحث المشرف الفاضل الدكتورة هناء

شكر وتقدير

نحمد اللّه عزوجل على النعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير

صلى اللّه على سيد الخلق محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

بعد شكر اللّه سبحانه وتعالى نقدم بجزيل الشكر الى الوالدين العزيزين الذين عانوا و شجعونني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح.

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفني بأشرافه على بحثي الى الاستاذة هناء

الى اساتذة قسم العلوم المالية و المصرفية . كما أتوجه بخالص شكري و تقديري الى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل .

المبحث الاول

منهجية البحث

المبحث الاول

منهجية البحث

١-مشكلة البحث :-

تتجسد مشكلة البحث في مسألة وجود قصور في بيان سبل تفعيل النظام الرقابية الداخلية في اغلب الوحدات المصرفية خصوصا في مجال الحد من الفساد الاداري و المالي

٢-اهداف البحث :-

يسعى البحث الى تحقيق الاتي :-

أ- بيان فعالية نظم الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري في الوحدات المصرفية .
ب- بيان ماهية نظم الرقابة الداخلية و التعريف بظاهرة الفساد المالي و الاداري .
ت- بيات تأثيرات الفساد المالي و الاداري على مهنتي المحاسبة و التدقيق .

٣-اهمية البحث :-

تتمثل اهمية البحث في التحقق من كيفية تحقيق الاهداف و فعالية وكفاءة الاداء و لتقليل من حالات حدوث الاخطاء و الغش و المخلفات و الوقوف على اسباب حدوثها من خلال التعاون في معالجة الفساد و تطبيق الاجراءات الرادعة مثل سن القوانين الواضحة و المتطورة و المعالجات الرقابية و المسائلة و الشفافية و النزاهة ادائها.

٤-اسلوب في البيانات و المعلومات :-

تتم جمع البيانات و المعلومات المتعلقة في البحث عن طريق الاتي :

- الاستعانة بالرسائل و الاطاريح
- الاستعانة بالكتب و الدوريات .
- الاستعانة بالندوات و المأتمرات (البحوث المقدمة للندوات و المؤتمرات)
- التصفح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

المبحث الثاني

الجانب النظري

طبيعة نظم الرقابة الداخلية و الحاجة اليها :

اولا :مفهوم النظم الرقابة الداخلية :

مجموعة من الضمانات المتضمنة التعليمات المالية و القرارات الادارية و الطرق المحاسبة المستخدمة في توجيه الوحدة نحو تحقيق اهدافها (رفعت ، ٢٠٠٧، ٧) كما عرف البعض نظم الرقابة الداخلية فيها (الخطة التنظيمية لمنشأة كافة الطرق التي تخصها الادارة من اجل تحقيق اهدافها) (الذنبيات ٢٠٠٩، ١٩٦)

بينما يعرف الاتحاد الدولي للنظم الرقابية فيها (كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها ادارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها في بلوغ اهدافها) (الليلة ،٢٠٠٢، ١٤)

كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم ٤٠٠ نظم الرقابة الداخلية على انها (نظم تعنى بكافة السياسات المالية و الادارية و الإجراءات التي تتبناها ادرة الوحدة الاقتصادية للمساعدة في الوصول الى اهدافها من اجل ضمان ادارة منظمة وكفاءة عمل منتظمة فظلا عن الالتزام بسياسة الادارة وحماية موجودات الوحدة و منع و

اكتشاف حالات الغش و الاخطاء و دقة اكتمال السجلات المحاسبية و تهيئة معلومات موثوقة في الوقت المناسب .(الشريدة ،٢٠١٠، ٩٨)

في حين عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (نظم داخل الوحدة الاقتصادية تساهم في تحديد الواجبات و المسؤوليات و اعداد التقارير و الوسائل المستخدمة لتحقيق اهداف الوحدة ،(مصلح ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٣)

***اهداف النظم الرقابية الداخلية :**

أ) تأكيد اطمئنان اصحاب الوحدة على اموالهم و سلامه عملهم وتقليل حالات وقوع الاخطاء و المخالفات (الافندي ،٢٠٠٦,٣٧)

ب)التوفيق بين تصرفات و سلوك العاملين و اهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية و الانتاجية التي تسعى لتحقيقها (توماس و هنكي ، ١٩٨٩ ،٧٣)

ج)واكد (جمعة و الجعشي)على اهداف الرقابة تتمثل بلاتي :

- الرقابة على المواد المتاحة
- حسن اختيار الافراد للوظائف التي يشغلونها .
- المحافظة على مستوى الاداء الجاري
- فعالية و عفاء العمليات المنفذة من قبل الاقسام و العاملين .

و أضافه (الافندي ،٢٠٠٦,٥٤) هدفا اخر هو اعتماد الادارة بالاستثناء و اما (الدباغ ،٢٠٠٧,٤٧) فيضيف وضع النظام السلطات و المسؤوليات في حين يضيف كل من (Romney & Stimulate) الى ان اداف الرقابة الأتية

- اهداف الاستراتيجية
- اهداف تشغيلية
- اهداف تقرير
- اهداف الالتزام

ومن دراسة الاهداف انفا الذكر نلاحظ ان الرقابة الداخلية تسعى اساسا لكشف وتقليل حلات الخطأ المتعمد و الغير متعمد و الغش و الاحتيال و الرقابة على المواد المتاحة و الحفاظ على مستوى الاداء وكل ذلك يعتبر احد الوسائل الهامة للحد من الفساد الاداري و المالي

- خصاص نظام الرقابة الخالية :

لكي تحققها نظم الرقابة الداخلية اهدافها بفعالية يجب ان تتمتع بمجموعة من الخصائص الاساسية التي يحدد وجودها ومدى جودة اهدافها .

وتتمثل هذه الخصائص كالاتي .(الافندي ،٢٠٠٦,٥٤) ، (القاضي و اخرون ،٢٠٠٩,٢٩٢) ، (لطفي ،٢٠٠٩,٦٣٦)

أ) الفصل بين المسؤوليات و الاختصاصات :- يجب ان يكون لدى اي وحدة اقتصادية نظام القاضي و هذا النظام يجب ان يكون محدد فيه الفعل بين مسؤوليات و اختصاص العاملين على مختلف مستوياتها لتقليل حالات حدوث الاخطاء و الغش و المخالفات

ويشمل الفصل لبين المهام كالاتي :

١- الاحتفاظ بالأصل و حيازته .
٢- القيد و الاثباتات في السجلات
٣- سلطة الاعتماد او تصريح او تصديقا

ب) وضوح خطوط السلطة و المسؤوليات :-

ان اداء الوظائف في اي وحدة يقوم بها عدد من الموظفين لتحقيق رقابة فعالة على كل وظائف الوحدة فيجب ان يسأل كل شاغر وضيفة عن مجموعة محددة من الاصول او الخصوم او العمليات او المهام المرتبطة لذلك عن طريق اسناد مسؤوليات و مهام محدودة للموظف او عدد من الموظفين باستخدام دليل الإجراءات و الروادع لتحديد توظيف اختصاصات و مهام كل وضيفة

جـ)اعفاء الموظفين :- تعتمد فعالية نظم الرقابة الداخلية على درجة اعفاء الموظفين العاملين . بالوحدة و الذين تقع على عاتقهم بتنفيذ تلك النظم .

د)سلامه السجلات و الإجراءات التصديق على العمليات :-

يتم الحصول على المعلومات بشأن المهام و المسؤوليات المنجزة التي تستخدم لأغراض التقييم و المحاسبة و المسائلة من السجلات و الدفاتر المحاسبية و الغير محاسبية

١- الهيكل التنظيمي يعد الهيكل التنظيمي وجودة بشكل سليم نقطه البدء في وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية حيث ان الهيكل يحد بوضوح السلطة المسؤولة التي تتم المساعدة لة على اساسها كما يجب ان يتمتع الهيكل التنظيمي مجموعة من الخصائص وهي :-

- البساطة و الوضوح من حيث تحديد خطوط السلطة و المسؤولة .
- المرونة بحيث يسمح باستيعاب التوسعات المستقبلية في نشاط الوحدة الاقتصادية .

٢- النظام المحاسبي : وهي ان وجود نظام رقابة و داخلية كقوة فعالة يستند بالأساس الى وجود نظام محاسبي سليم

لكي يكون هناك نظام محاسبي سليم قادر على تحقيق الاهداف التي يسعى لها فيجب ان يتوفر فيها الاستثمار .

- المستندات كافية لا براز المسؤولية .
- دليل الحاسبات واضحة لاحتياجات الوحدة .
- دليل اجراءات و السياسات المحاسبية .
- سجلات محاسبية دقيقه و منظمة يتم تحديثها اول بأول .
- قوائم مالية دورية .
- موازين مراجعه شهرية .

٣- الافراد :- تعد الافراد من اهم المقاومات المؤثرة في نظم الرقابة الداخلية ، حيث لا يمكن ان يكون نظام الرقابة فعال الى بوجود عاملين اكفاء و امناء ملتزمين بالأنظمة و القوانين و اللوائح و التعليمات . (رفعت ، ٢٠٠٧، ٧)

ت) حماية الأصول و السجلات :- يمكن ان يتوفر لوحدة الإجراءات اللازمة لحماية و وقاية لكل من الاصول و السجلات من(سوء الاستعمال ، السرقة ، التلف ، الفساد ، الضياع)فمثلا يجب ان يكون هناك سياسة سليمة لصيانة الآلات و المعدات لتفادي فقد منفعتها في وقت مبكر .

ث) متابعة الالتزام النظام الرقابة الداخلية : ان الخصائص السابقة عرضها لان يتحقق اي منافع اذا لم يلتزم موظفي وحدة بالتعليمات و مبادئ الرقابة الداخلية ،ولهذا يجب على الوحدات وضع اجراءات يمكن من خلالها التحقق من مدى التزام موظفي نظام الرقابة الداخلية

عناصر ومكونات نظم الرقابة :-

المتبع لأدبيات الرقابة المالية يلاحظ وجود تباين بين انظمة الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية الاخرى لاختلاف حجمها وطبيعة نشاطها وعملياتها وغيرها .

مع ذلك هنالك مجموعة من العناصر التحكم بفعالية نظم الرقابة الداخلية في اي وحدة اقتصادية وهي كالاتي :

(الافندي ،٢٠٠٦, ٥٩)

٢- المكونات : المتبعة الادبيات لأنظمة الرقابية يلاحظ وجود تمديد لمكونات لنظم الرقابة الداخلية بشكل الاتي:

(ججاوي ،٢٠٠٦,٤) ، (نشر و تدقيق رقم ٥٥ لعام ١٩٨٨)

أ) بيئة الرقابة .
ب) النظام المحاسبي .
ت) الاجراءات الرقابة .

وحددت لجنة دعم المنظمات (٢٥٢٥) المنبثقة عن لجنه Tread way عام ١٩٩٥ مكونات الرقابة الداخلية بالشكل الاتي ،(البكوع و الصائغ ،٢٠١٠, ١٦)

١- البيئة الرقابة .
٢- تقيم المخاطر .

ثانيا: طبيعة الفساد المالي و الاداري في الوحدات الخدمية

اولا : مفهوم الفساد المالي و الاداري .

يمثل الفساد ظاهرة ديمه اخذت بالتفاقم الى حد اصبحت فيها تهدد الكثر من المجتمعات و الدول و الانحلال الاجتماعي و الركود الاقتصادي مما يؤدي الى انهيارها و تدميرها فهي مشكلة عالمية موجوده في اغلب المجتمعات و الدول لا كنها تختلف من حيث الحجم و الشكل ودرجة الانتشار

وبشكل عام تعرف هذه الظاهرة بأنها (استغلال بالسلطة من اجل المنفعة الخاصة)

(البطاطة ،٢٠٠٩، ٣٤)

وبشكل عام يمثل الفساد بأنه (الخروج عن القانون و النظام وعدم الالتزام بهما و استغلال غيابها من اجل تحقيق مصالح اقتصادية او اجتماعية بفرد معين او جماعة معينة

وهو في الغالب لوك منحرف او تصرف يخالف الواجبات الرسمية)

ومن اجل التعرف على طبيعة ومفهوم الفساد الاداري و المالي سيتم التعرف على مفهوم الفساد الاداري ومفهوم الفساد المالي يقسم الى :

١- مفهوم الفساد الاداري :

تباين وجهات نظر الكاتب و الباحثين في تديد مفهوم الفساد الاداري و المالي ، وتقتصر اهم التعاريف التي تتناولها الكاتب و الباحثين في هذا المجال الاتي :

أ- يعرف الفساد الاداري من قبل البعض على انه (استخدام السلطة العامة او المنصبة من اجل تحقيق او مكاسب شخصية او من اجل تحقيق مكانة اجتماعية بالطريق التي يترتب عليها مخالفة للتشريع و معاير السلوك الاخلاقي و المهني (عبدالله ، ٢٠٠٣ ، ٢٠)

ب- من التعاريف الاخرى للفساد الاداري ذلك الذي اعتبره البعض (انحراف اخلاقي على المستوى الاداري لكبار الموظفين و المكلفين بخدمه عامة من خلال اخذ الرشاوي و الاختلاس و الغش و التزوير و التسرب و الوظيفي ، بيع اموال الدولة بثمان زهيدة لتحقيق مصالح شخصيه)(عبد العزيز ،٢,٢٠٠٨)

ب- تعرف الفساد الاداري ايضا (سلوك منحرف مقترن بهدف معين يتمثل في مصلحه شخصية على حساب المصلحة العامة ، اي انه انتهاك الواجب العام و انحراف عنة المعاير الاخلاقية في التعامل ويأخذ اشكال عديدة)(الطويل و الاغا ، ٢٠١٠٦)

٢- مفهوم الفساد المالي :

بالنسبة للفساد المالي فيكون مفهومه مشابه تماما مفهوم الفساد الاداري الا انه يأخذ الجانب المالي فقط في استنزاف لرأس المال العام او استغلال القانون المالي او التعليمات المالية او تجاهلاهما ، وغالبا ما يرتبط الفساد المالي بالغش او الاحتيال المالي فهما وجهان في عملة واحدة حيث يشتركان سوية لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل في المصلحة الشخصية على المصلحة العامة في حين اعتبر البعض انم الفساد المالي ما هو الا (مجموعه من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد و الاحكام المالية التي تساهم في تسير العمل الاداري و المالي) (عايش ،٢٠١٠ ، ٤)

كما ينظر اخرون للفساد المالي بأنه (سوء استخدام النفوذ العامة لتحقيق ارباح او مكاسب مادية او نفوذ و قوى على حساب الاخرين او على حساب الانظمة و القوانين و التعليمات) (محمود ٢٠١٠ ،٩)

بما يتضح فان الفساد المالي و الاداري ما هو الاستغلال المنصب الحكومي من قبل شاغله و على كافة المستويات الادارية لتحقيق اغراض نفعية شخصية (مادية او معنوية) وتفضل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة سواء كان ذلك من الناحية الادارية او المالية .

ثانيا :انواع الفساد المالي و الاداري و مظاهره :

المتتبع المالي و العلوم الاجتماعية يلاحظ وجود انواع متعددة من التبويبات و التصنيفات للفساد حسب وجات النظر الية ومتى تأثيره فيلاحظ مثلا رجل الادارة ينظر الى الفساد من الناحية الادارية المتعلقة بالاتي (الوظيفة ، المنظمة ، الخدمات العامة ، وغيرها)في حين ينظر رجل الاقتصاد للفساد من وجه نظر تحديد العلاقة بين الاستثمارات الاقتصادية و التنمية الاقتصادية ، وهكذا بقية التخصصات الاجتماعية و القانونية وغيرها :

في هذا المجال يرى الباحث ضرورية التعرف على انواع الفساد من حيث انتشاره ومدى تأثيره

اذا لاحظ اغلب الادبيات الادارية و المالية قد قسمت الفساد الى نوعين اساسيين

(كورتلر و اخرون ، ٢٠٠٦، ٣) ، (البطاطة ،٢٠١١، ٣٧)

١- الفساد الاصغر

يتعلق هذا النوع من الفساد بتصرفات الموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة فهو يحدث في الغالب اثناء عملية التحويل الاقتصادي وغط الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق كما ان انتشار هذا النوع من الفساد لا يتجاوز حدود الحاجة المادية وصعوبة الاوضاع المعيشة للموظف ، خصوصا عندما يقوم الموظف بالقبول او طلب الرشوة او ابتزاز الاموال او اختلاسها نتيجة اختلاس الموظف نتيجة استغلالة الوظيفي .

٢- الفساد الاكبر :

وهو الفساد الذي يطل غالبا المسؤولين الكبار اصحاب العهد و رجال الجيش من اجل تحقيق فائض اكبر .

بينما يرى البعض ان الفساد الاداري و المالي ثلاث انواع هي :

(الجحيشي ،٢٠٠٩، ٣١)

أ- الفساد الاسود :

هو ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور على أدانته و ضرورة معاقبة مرتكبيه .

ب-الفساد الابيض

هو ذلك السلوك الذي يتفادى عنة الجمهور و لا يلجؤون الى معاقبة مرتكبيه

ت- الفساد الرمادي :

ث- هو نوع من الفساد يتوسط بين النوعين السابقين حيث يكون في الحلات التي يطالب فية عناصر معينة في المجتمع في ادنه مرتكبيه في ة حيث يبقى الرأي العام متردد في ذلك .

وتتمثل مظاهر و وجود و ممارسات الفساد المالي و الاداري بالنواحي التالية .(الطويل و الاغا ،٢٠١٠:٦) ، (البطاطة وجودة ،٢٠١١:/٣٨) ، (يونس ،٢٠١٠:٢٤٩)

- الرشوة
- التسرب الضريبي .
- التلاعب و الاختلاس و الغش
- قبول الهدايا و الاكراميات .
- التسيب الوظيفي و التربح من الاعمال الوظيفية
- الوساطة او الابتزاز .
- استغلال المنصب للحصول على امتيازات خاصة .
- لتخفيض النمو الاقتصادي .
- الاعتداء على المال العام .
- الافتقار و غياب النزاهة و الشفافية في التصرفات المالية
- تصريب الاموال و غسيلها .
- المحسوبية المحاباة
- العمولات و التداولات الناتجة عن العقود و الصفقات
- الاسراف في استخدام رأس المال الوحدة او المؤسسة او الهيئة وغيرها

ثالثا: اسباب الفساد

للفساد مسببات عدة ، فنذكر على سبيل المثال و لاحصر الاسباب الرئيسية للفساد المالي او الاداري (البطاطة وجودة ،٢٠٠٩,٣٩)

١- عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعاير الافصاح وتطبيقها .
٢- الاجتهادات الشخصية في تفسير القوانين المالية او الادارية و تطبيقها .
٣- عدم الالتزام في معاير الافصاح المحاسبي الدولي و المحلي ، خصوصا فيما يتعلق بمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمعلومات الذي يتضمنا القوائم و التقارير المالية و السجلات المحاسبية .

وبيان تنفيذ الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية و دورها في قياس و الافصاح عن الظواهر الاجتماعية باتجاه المجتمع او البيئة بما يعكس الصورة الحقيقية للوحدة بشكل صادق ودقيق

٤- ضعف اداء الاجهزة الرقابة المالية وقلة تجربتها في متابعة و تطوير الاداء المالي و الاداري ورقابته

٥- الترهل و الترشيق الاداري و المالي الناتج عن وجود اعداد كبيرة منم الموظفين الإداريين و المالين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية عن مصلحة العامة .

ويضف البعض على ان الاسباب الاتية تتعلق بحدوث حالات الفساد المالي و الاداري بشكل التالي

www.akhbarluritania.info .content .article.71.prio.n.consecturaibh.htm

١- اسباب و وقائع خارجية تتمثل بالاتي :

أ) اسباب اقتصادية تتمثل بـ(الفقر ، سوء توزيع الدخل ، انخفاض الاجور ، انتشار البطالة ، ارتفاع تكاليف المعيشة ... وغيرها

ب) اسباب سياسية مثل (توجيهات السياسة الاقتصادية الخاطئة ، حصر نظام الامتيازات على فئات معينة دون غيرها ، الدخول في صراعات دولية اقليمية ..... وغيرها .

جـ)اسباب و دوافع اجتماعية و ثقافية مثل (انتشار الثقافة الاستهلاكية ، عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد ،سلبية الثقافة و العادات و التقاليد)

٢- اسباب و دوافع داخلية :-

هي اسباب و دوافع داخلية تتعلق بمنشئة و بيئة العمل و تتمثل بلاتي :

أ) اسباب و دوافع ادارية مثل (تهاون الادارة في معالجة الانحرافات و الفساد وعدم تطبيق الاجراءات الرادعة عدم ملائمة الهيكل التنظيمي ، تفشي البطالة المقنعة ، قلة عدد الموظفين ..... و غيرها

ب) اسباب تنظيمية و تشريعية : هي اسباب تتعلق بالبناء التنظيمي للوحدة او القواعد و الاجراءات القانونية و التشريعية التي تنظم سير العمليات المالية و الادارية و المحاسبية مثل (نقص و قصور التشريعات و حدوث الفراغ التشريعي ، كثرة الاستثناءات و التوسع في منح السلطات التقديرية ، غموض النقص القانوني ، كثرة تضارب قوانين و الانظمة وكثرة القيود الذي يطلبها النظام ، ضعف نظم الرقابة الداخلية)

رابعا : اثار الفساد المالي و الاداري تتمثل اثار الفساد المالي و الاداري بالنواحي التالية:

(فورتك و اخرون ، ٢٠٠٦، ٧) (البطاطة وجدودة ٤٥٠، ٢٠١١ : ٤٦ (، ٠ يونس ،٢٠١٠، ٢٤٥)

١- اشاعة روح اليأس بين ابناء المجتمع

٢- عدم الاستقرار المؤسساتي .

٣- سوء توزيع الداخل بشكل غير متكافئ .

٤- زيادة تكاليف المشاريع الاستثمارية ،سبل تخصيص انفتاق العام بما يؤدي الى أضعاف النمو الاقتصادي و عدمن استقرار البيئة الاستثمارية .

٥- أضعاف جودة البنى التحتية و المصرفية العامة ، مما يدفع ذو النفوس الضعيفة الى السعي الى الربح الغير مشروع عن طريق الرشاوي .

٦- الحد من قدرة الدولة على زيادة الايرادات لتوفير الخدمات الاساسية لا فراد المجتمع .

٧- تدني المعدلات الضريبية .

٨- تنامي ظاهرة الفقر .

٩- انهيار النسيج الاخلاقي .

١٠- الاحتلال بقواعد وقيمة ، اضعف مفعول الحوافز الموضعية الهادفة الى زيادة الانتاج و الانتاجية .

المبحث الثالث

الجانب العملي

تحليل نتائج الاستبيان

المحور الاول : دور النظام الرقابي للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري

جدول رقم (١)

يوجد دور للنظام الرقابي في كشف حالات الغش والتزوير لدى المصرف

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	١٣	%٥٢
اتفق	١٢	%٤٨
محايد	-	-
لا اتفق	-	-
لا اتفق بشدة	-	-

من خلال جدول رقم (١) نلاحظ ان هنالك دور كبير للنظام الرقابي في كشف حالات الغش والتزوير لدى المصرف .

جدول رقم (٢)

ان اعتماد المصرف على اجهزة الحاسوب والبرامج الرقابية يساعد في اكتشاف الفساد .

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	١٢	%٤٨
اتفق	١٠	%٤٠
محايد	٣	%٢
لا اتفق	-	-
لا اتفق بشدة	-	-

من خلال جدول رقم (٢) نلاحظ ان اعتماد المصرف على اجهزة الحاسوب والبرامج الرقابية فيه تباطؤ وتلكؤ مما يعرقل في اكتشاف الفساد وقد حصلت الفقرة على وسط حسابي ٢,١ وبوزن مئوي ٣٠,١

يوجد لدى المصرف الكثير من حالات الغش والتلاعب بالمستندات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	-	-
اتفق	٢	%٨
محايد	٨	%٣٢
لا اتفق	١٥	%٦٠
لا اتفق بشدة	-	-

نلاحظ من خلال جدول رقم (٣) توجد هنالك حالات تلاعب بالمستندات التابعة للمصرف وحسب اجابات الافراد وبواقع وسط حسابي ٢,٢٠٨ وبوزن مئوي ٣٧,٥ .

جدول رقم (٤)

يقوم المصرف بوضع اجراءات تهدف الى تحسين نظام الرقابة الداخلية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	١٤	%٥٦
اتفق	٩	%٣٦
محايد	٢	%٨

لا اتفق	-	-
لا اتفق بشدة	-	-

نلاحظ من جدول رقم (٤) ان المصرف يقوم بوضع اجراءات تهدف الى تحسين نظام الرقابة الداخلية وبواقع وسط حسابي ٤,٨٩٦ وبوزن مئوي ٧٥,١

جدول رقم (٥)

نظام الرقابة الداخلية المستخدم في المصرف يتلاءم مع طبيعة وظيفتكم .

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	١٧	%٦٨
اتفق	٨	%٣٢
محايد	-	-
لا اتفق	-	-
لا اتفق بشدة	-	-

من خلال جدول رقم (٥) نلاحظ ان نظام الرقابة الداخلية المستخدم في المصرف يتلائم مع طبيعة وظيفة المصرف .

جدول رقم (٦)

يعتبر حرص المصرف في مراقبة عملياته المالية دور في مكافحة الفساد المالي والاداري

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	١٨	%٧٢
اتفق	٧	%٢٨
محايد	-	-
لا اتفق	-	-
لا اتفق بشدة	-	-

من خلال جدول رقم (٦) يوجد حرص للمصرف في مراقبة عملياته المالية وقد حصلت الفقرة على وسط حسابي ٥,٥٨٣ ويوزن ٨٦,٢

المحور الثاني :- واقع النظام الرقابي في مصر الرشيد

جدول رقم (١) يوجد لدى مصرف الرشيد نظام رقابي متكامل

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	9	36%
اتفق	8	32%
محايد	5	22%
لا اتفق	3	12%
لا اتفق بشدة	-	-

نلاحظ من خلال جدول رقم (١) ان نسبة المصوتين على وجود نظام رقابي متكامل لدى مصرف الرشيد هو بواقع وسط حسابي ٥.٠٥٥، و بنسبة مئوية للاتفاق بواقع ٧٥.٠

جدول رقم (٢)

يحتاج المصرف لا قامة دورات تدريسية مسمدة للموظفين لاستخدام النظام الرقابي بصورة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	12	50%
اتفق	10	47%
محايد	3	12%
لا اتفق	0	0
لا اتفق بشدة	0	0

من خلال جدول رقم (٢) يتضح ان المصرف بحاجة لاقامة دورات تدريسية للموظفين لاستخدام النظام الرقابي بصورة صحيحة وقد حصلت الفقرة على اعلى وسط حسابي ٥.٩٢٧ وبوزن مئوي ١٠٠.

جدول رقم (٣) ان استخدام واعتماد نظام رقابي في المصرف يؤدي حماية اموال المصرف و المحافظة عليها.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	15	60%
اتفق	10	47%
محايد	0	0
لا اتفق	0	0
لا اتفق بشدة	0	0

من الجدول (٣) نلاحظ ان استخدام و اعتماد نظام رقابي من المصرف ضروري جد لحماية اموال المصرف و الحفاظ عليها.

جدول رقم (٤) للنظام الرقابي دور كبير من مكافحة الفساد المالي و الاداري.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اتفق بشدة	18	72%
اتفق	7	28%
محايد	0	0
لا اتفق	0	0
لا اتفق بشدة	0	0

من خلال جدول رقم (٤) نلاحظ ان النظام الرقابي في محاولة الابراز دور كبير من مكافحة الفساد المالي و الاداري وجاء خلال استجابات الافراد بواقع وسط حسابي اخذ ٤.٤٥٨ وبوزن مئوي ٦٢.٥ .

جدول رقم (٥) مخرجات نظام الرقابي تفي باحتياجات لعملية اتخاذ القرار على مستواكم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الاحتمالات	8	32%
اتفق بشدة	8	32%
محايد	9	36%
لا اتفق	0	0%
لا اتفق بشدة	0	0

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

اولا:-الاستنتاجات :

من خلال استعراض الادبيات التي اتسمت للباحث الاطلاع عليها كا الاطار النظري يمكن استنتاج ما يأتي :

أ- تعدد مفاهيم الفساد ، فلا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم .

ب- توجد اشكال و انواع متعددة للفساد و تتمثل بالانحرافات و الانحرافات التنظيمية المتمثلة بالمخالفات التي تصدر من الموظف اثناء وضيفته .

ت- يمكن ان نحصر اهم اسباب الفساد المالي و الاداري الى سباب سياسية وضعف الادارة لدى القادة السياسيين . و ضعف الخدمات و وجود انظمة حكم الاستبدادية و اسباب قانونية كغياب المسألة و المحاسبة و اسباب اقتصادية متمثلة بحرية التصرف للمسؤولين الحكوميين و لا ننسى أيضا الاسباب الاجتماعية و الثقافية .

ث- للفساد اسباب وخيمة على مستقبل المجتمع متمثلة لخلخة القيم الاجتماعية و تعطيل فعالية المجتمع .

ج- من اهم معالجات و الاستراتيجيات لمكافحة الفساد هي المعالجات الادارية من خلال سن القوانين الواضحة و المتطورة و المعالجات الاعلامية و المحاسبة و المسألة و الشفافية و النزاهة .

ثانيا:- التوصيات :

١) وضع مفهوم محدد لفساد وتوضيحها للمجتمع و اجراء البحوث و الدراسات التي توضح هذا المفهوم
٢) منح الاجهزة الرقابية الدعم اللوجستي و الاصلاحات الواسعة في مقدمة هذة الاجهزة هيئة النزاهة بعدها الجهة السياسية المعنية لمكافحة الفساد لقيامها بالدور المطلوب منها .

٣) التكليف الصحيح من خلال الشخص المناسب في المكان المناسب من حيث الاختصاص و الميزة و النزاهة و اختيار القادة الاكفاء كما يجب ان تكون هنالك ادارة سياسية قوية واضحة لاي مسؤول مهمات موقعة في الدولة . التأكد على استقلال القضاء .

٤) الاهتمام بالجانب الاخلاقي للمجتمع وغرس مبادئ الاسلام الحميدة بين الافراد .

٥) اقامة دورات تدريبية للعاملين في المؤسسات الحكومية للتذكير بالقيم الدينية و الاخلاقية وتوعية افراد المجتمع كافة . و البعد عن التعقيدات الادارية التي تمنع المواطنين عن التبليغ عن حالات الفساد . و وضع حوافز مادية و معنوية للمبلغين عن حالات الفساد.

المصادر العربية

١) الذنبيات ،علي عبد القادر ٢٠٠٩، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية للتدقيق عمان ، الاردن

٢) الليلة ، تغريد سالم حمود ٢٠٠٨ ، تأثير استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ،دراسة حالة ، دراسة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد.

٣) رفعت فراس احسان ، ٢٠٠٧، تقويم نظم الرقابة الداخلية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونين

٤) الافندي ارسلان ابراهيم عبد الكريم ،٢٠٠٦ ، متطلبات اقامة نظام معلومات تكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد

٥) توماس و امرسون هنكي ،١٩٨٩، المراجعة بين النظرية و التطبيق ،ترجمة احمد حامد حجاج ،دار المريخ للطباعة و النشر.

٦) الدباغ مصطفى محمد صديق ،٢٠٠٧،تاثير نظم المعلومات المصرفية و مقومات نظام الرقابة الداخلية في خدمة الزبون ،اطروحة دكتوراه

٧) لطفي امين السيد احمد ، ٢٠٠٩ ، فلسفة المراجع ،الاسكندرية ،مصر

٨) البكوع فيحاء عبد الخالق ، الصائغ بلال امجد ،٢٠١٠، نموذج مقترح لتطوير النظم الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي .٣

٩) الشرع ، مجيد جاسم ٢٠٠٩، الرقابة الداخلية ودلالتها في الحد من الفساد المالي ، دراسة تطبيقية في الجهات الرقابية .

١٠) الجيجاوي ،طلال محمود ٢٠٠٦، تحليل اهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات ، المجلة العربية للإدارة .

١١) الشريدة نادية عبد الجبار محمد حسن ، ٢٠١٠ متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات و الاتصالات ودورها في تعزيز نظامين المعلومات المحاسبي و الرقابة الداخلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ادارة و الاقتصاد جامعة بغداد .

١٢) الاتحاد الدولي المحاسبية ٢٠٠٨ اصدارات المعاير الدولية للممارسة اعمال التدقيق و التأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة ، ترجمة و اصدار المجمع العربي للمحاسبين عمان الاردن.

١٣) الجحيشي، نادرة محمد، تفعيل دور النظام المحاسبي و الموازنة في الادارة الحكومية بزيادة كفاءة الرقابة المحاسبية على المال العام ، رسالة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة بغداد .

١٤) الصوفي ، اسامة محمد اسامة ، ٢٠٠٦ ، دور البيئة الرقابية عند بناء استراتيجية المراقبة رسالة ماجستير كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعه النهرين ، حلب .

١٥) السقا ، زياد هاشم ، امكانية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الاليكترونية مجلة تكوين للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد ١٥ ، جامعة تكريت .